بيان الرقابة يكشف عن اختلالات في استخدام القروض الخارجية

• كشف رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن وجود اختلالات عدة رافقت عملية الاقتراض الخارجي من أهمها استمرار ظاهرة البطء في السحب من القروض مما أدى إلى تعثر تنفيذ المشروعات وارتفاع تكلفتها النهائية.

وأكد الدكتور عبدالله السنفي في بيان الرقابة السنوي عن الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط للعام المالي ٢٠٠٦، -حصلت «الميثاق» على نسخة منه- أن الإجمالي الفعلي لقيمة ما تم سحبه من القروض الخارجية في عام ٢٠٠٦ وفقاً لبيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٦ حوالي ٣٣,٨ مليار ريال بنقص عما هو مقدر في الموازنة بحوالي ٢٨,٨ مليار ريال وبنسبة ٤٦٪.

ولفت بيان الرقابة إلى تدني معدلات السحب من المعونات الخارجية حيث بلغ إجمالي ما تم سحبه في عام ٢٠٠٦ حوالي ١٥ مليار ريال بنقص قدره حوالي ٤,٢ مليار ريال بنسبة ٢١,٩٪ من ربط الموازنة.

سحب ١٠٪ من قرض محطة مأرب الغازية.. وفترة الاتفاقية انتهت قبل سنتين

■ مانحون جمّدوا القروض بسبب عدم الدقة في تحديد التكلفة التقديرية للمشروعات

• كتب/ جمال مجاهد

وأشار إلى أن مشروع محطة كهرباء مأرب الغازية والممول بقرض من الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ٥٠ مليون دولار، والذي يبدأ تاريخ نفاذ اتفاقيته في ٢٠٠٢/٨/١٠، والفترة المحددة للتنفيذ ٣ سنوات، حيث بلغ إجمالي ما تم سحبه حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ هو ٤,٩ مليون دولار بنسبة ١٠٪ فقط من إجمالي قيمة القرض.

وأضاف أن مشروع شبكات الصرف الصحي في صنعاء والممول بقرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بحوالي ٦٢,٣ مليون دولار والذي تنص اتفاقيته أن يبدأ نفاذه في ٢٠٠٠/٢/١٢، والفترة المحددة للتنفيذ ٥٦ شهراً، إذ أن إجمالي ما تم سحبه حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ حوالي ٣٣,٩ مليون دولار فقط -أي بنسبة ٥٤٪ من إجمالي قيمة القرض، وكذلك مشروع التنمية الريفية في محافظة أبين والممول بقرض من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ٦ ملايين دولار، والذي يبدأ تاريخ نفاذ المشروع في ١٩٩٥/٩/٨، والفترة المحددة للتنفيذ ٨ سنوات، حيث بلغ إجمالي ما تم سحبه حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ حوالي ٣,٥ مليون دولار بنسبة ٥٨,٣٪ فقط من إجمالي قيمة القرض.

وأظهر البيان أن عدم الدقة في تحديد التكلفة التقديرية للعديد من المشروعات الممولة بقروض خارجية ترتب عليه تجميد بعض المانحين أجزاء كبيرة من قروض التمويل وحرمان البلد من تمويل جاهز بذلت جهود كبيرة للحصول عليه، مثل مشروع محطة معالجة الصرف الصحي بأمانة العاصمة والممول بقرض من الصندوق العربي بحوالي ٢٧,٧ مليون دولار والموقعة اتفاقيته بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٩ وقرض من صندوق الأوبك بمبلغ ١٣ مليون دولار والموقعة اتفاقيته بتاريخ ١٩٩٦/١١/٥ حيث بلغ المتبقي منها بدون استخدام وحتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ حوالي ٩٦٩,٥ ألف دولار، وحوالي ٤,٩٥ مليون دولار على التوالي، بالإضافة إلى تجميد كامل القرض الآخر لتمويل مشروع شبكات الصرف الصحي بالأمانة والممول من الصندوق العربي والبالغ قيمته ٥ ملايين دولار والموقعة اتفاقيته بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٠، وجميع تلك المبالغ جمدت منذ عام ٢٠٠٢ دون الاستفادة منها لتنفيذ المكونات المستحدثة أو في مشاريع أخرى والحد من الأعباء المترتبة عليها.

أعباء إضافية

ونبه البيان الرقابي بأن الخزينة العامة تتحمل أعباء أخرى إضافية متمثلة بسداد عمولات تحت مسمى عمولات الالتزام والتي تزداد مبالغها عاماً بعد آخر نتيجة البطء في عملية السحب والاستخدام للقروض المقدمة من بعض المانحين، حيث بلغ إجمالي قيمة العمولات المسددة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ حوالي ٦,٦ مليون دولار حسب بيانات البنك المركزي اليمني بما يشير إلى غياب الضوابط الكفيلة برفع كفاءة استخدام القروض. وطالب بالإسراع في تنفيذ المشاريع حسب الخطط والأهداف والبرامج المحددة في اتفاقيات القروض، ووضع الضوابط والآليات التي من شأنها تحسين الأداء ومعدل السحب ومعالجة الأسباب والعوائق التي أدت إلى التأخير في تنفيذ مشاريع تلك القروض، كما طالب بمساءلة المتسببين في تحمل الدولة تلك الأعباء الإضافية لتلافي شمول هذه الظاهرة لقروض أخرى ممولة من مانحين آخرين لمشاريع بعضها متعثرة وأخرى لم تنفذ.

ولفت بيان الرقابة إلى عدم وجود تشريع يحدد شروط ومعايير الاقتراض الخارجي رغم تكرار الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره السابقة ومجلس النواب بضرورة وجود مثل هذا التشريع إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن، كما تعاني إدارة الدين العام من قصور في النظم الإدارية لدى الجهات المناط بها إدارته سواءً على مستوى الجهات المستفيدة والجهات الأخرى المعنية بالرقابة والإشراف.

مشاريع متعثرة

وأفاد تقرير الرقابة بأن تعثر العديد من المشروعات الممولة بقروض خارجية يؤدي إلى طول فترات تنفيذها وارتفاع تكلفتها النهائية، وأرجع أسباب ذلك إلى عدم كفاية وسلامة الدراسات المسبقة والمتمثلة بدراسات الجدوى والتكلفة التقديرية الأمر الذي ترتب عليه تدني نسبة المسحوبات من القروض ونسبة الإنجاز المادي للمشاريع مقارنة بالفترات الزمنية المستهدفة لتنفيذها، وتشمل هذه الظاهرة مشروع مياه الحديدة، ومشروع رفع كفاءة محطة المعالجة في أمانة العاصمة، ومشروعي محطة كهرباء المنصورة في محافظة عدن، ومحطة كهرباء أمانة العاصمة، ومشروع التنمية الريفية في محافظة ريمة، فضلاً عن طول فترات إجراءات المصادقة الدستورية والقانونية لاتفاقيات بعض القروض، وعدم التزام بعض الجهات بإنشاء وحدات تنفيذية مستقلة للمشاريع كما هو الحال في مشاريع الطرق رغم التأكيد على ذلك في اتفاقيات القروض الموقعة مع الممولين، والتأخير في إنشاء وحدات تنفيذ بعض المشاريع وضعف القدرات التنفيذية في بعض الوحدات كما هو الحال في مشروع تطوير التعليم الأساسي.

وذكر تقرير الرقابة أن من بين أسباب تعثر المشاريع عدم التأهيل السليم لبعض المقاولين حيث يتم اختيارهم دون النظر إلى خبراتهم السابقة وإمكانياتهم المادية، وعدم تطبيق الشروط الجزائية على بعض المقاولين المتأخرين في تنفيذ المشاريع المسندة إليهم وفقاً لما تتضمنه العقود المبرمة معهم من شروط جزائية ولما تنص عليه أحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية بهذا الشأن، وسوء اختيار الاستشاريين والتأخير في تعيين استشاريين لبعض المشاريع، بالإضافة إلى إيقاف العمل في بعض المشاريع من قبل المواطنين بدون مبرر وعدم تدخل السلطات المحلية في هذه المناطق لمنع ذلك التوقف مثل مشروع طريق أرحب- حزم العدين- رجوزة ومشروع طريق ذمار-الحسينية.

إلى جانب التأخير في إعداد الوثائق والتصاميم لبعض المشاريع والتأخير في إنزال المناقصات الخاصة ببعض المشاريع، والقصور في عمليتي الإشراف والمتابعة، وإعادة التصاميم لبعض المشاريع بسبب اختلاف التكلفة المخصصة لها عن التكلفة التقديرية، وعدم جاهزية بعض المشاريع لأسباب أهمها عدم حل مشاكل الأراضي المخصصة لها مثل مشروع تطوير وادي حضرموت الزراعي "المرحلة الثالثة"..وأشار تقرير الرقابة إلى الإعلان عن نفاد بعض القروض قبل استكمال التصاميم ووثائق المناقصات لبعض المشاريع مما يتسبب في بطء وتأخير تنفيذها، وكذلك عدم التزام الجانب الحكومي بسداد المساهمة الحكومية لأغلب المشروعات الممولة خارجياً.

ونوه التقرير إلى "إعادة هيكلة بعض المشروعات جراء التعثرات التي تواجهها بموافقة الجهة المقرضة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بخلاف ما استهدفته وثائق القروض المتفق بشأنها، حيث يتم إعادة تخصيص التمويل بزيادة مخصصات بعض المكونات وعلى الأخص الخدمات الاستشارية ونفقات التسهيل وتخفيض مخصصات البعض الآخر أو الحذف من أنشطتها وتجنيب مخصصات لتنفيذ أنشطة مشروعات أخرى غير مستهدف تمويلها من مخصصات تلك المشروعات ولا تتضمنها وثائقها".

ارتفاع الدين

وبحسب التقرير فقد بلغ إجمالي الرصيد القائم للمديونية الخارجية حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ حسب بيانات البنك المركزي حوالي ٥,٥ مليار دولار مقابل ٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ بارتفاع قدره ٣٠٠ مليون دولار، كما ارتفع الدين العام الداخلي في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٤٥ مليار ريال بعد أن كان حوالي ٣٩٥,٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٥، وقال إنه "رغم الارتفاع المشار إليه إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى ٢٨,٧٪ للدين الخارجي، و١١,٨٪ للدين الداخلي بعد أن كانت ٣١٪ و٢١,٩٪ على التوالي في عام ٢٠٠٥".

وأشار تقرير الرقابة إلى أن استمرار ارتفاع الدين الداخلي سنة بعد أخرى يتعارض مع ما تستهدفه خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م، بترشيد الاقتراض المحلي وبالأخص من أذون الخزانة وتحويلها تدريجياً إلى سندات حكومية طويلة الأجل لأغراض التنمية.

وزارة المياه تدرس جدوى مشروع التحلية

• متابعة/ المحرر الاقتصادي

□ تعد وزارة المياه والبيئة دراسة إطارية لجدوى استغلال المياه المحلاة من البحر على أساس بيع منتج التحلية من المياه إلى الحكومة اليمنية، وتنفيذ مشاريع تجريبية رائدة لإمداد مياه التحلية البحرية إلى بعض المدن اليمنية التي تعاني من نقص حاد في إمدادات المياه..وأوضح مسئول في الوزارة لـ "الميثاق" أنه سيتم البدء بدراسة جدوى تحلية مياه البحر مطلع العام القادم ٢٠٠٨ بالتعاون مع وزارات التخطيط والتعاون الدولي والنفط والمعادن والكهرباء والطاقة والمانحين الدوليين واستشاريين مستقلين، وذلك في إطار تعزيز مبادرات الشراكة الاستثمارية في مجال خدمات المياه والبيئة.

وكشف المسئول عن أن وزارة المياه والبيئة تعتزم تصميم وتنفيذ برنامج ترويجي متكامل للفرص الاستثمارية المتاحة في مجال خدمات المياه والبيئة وتنظيم مؤتمر الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال هذه الخدمات، كما ستعمل على توسيع برنامج التعاقدات الإدارية بين المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي والمستثمرين اليمنيين والأجانب للمشاركة في الإدارة والتشغيل والصيانة لمشاريع المياه والصرف الصحي، وكذا في مجال السياحة البيئية وتدوير المخلفات واستغلالها كمواد خام للصناعة واستكمال دراسات ومسوحات موارد الحرارة الأرضية لتوليد الطاقة الكهربائية والسياحة العلاجية والتدفئة ومعالجة الأغذية والاستفادة من الآليات الدولية كآلية التنمية النظيفة وتجارة الكربون، بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والمانحين الدوليين.

وصرح المصدر السابق أن الوزارة وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للحكومة في ٢١ أغسطس الماضي، ستقوم بتنفيذ عدة إجراءات للتوسع في تنفيذ شبكات الري الحديث وتقنيات ترشيد استخدام المياه للأغراض المختلفة، أهمها تعزيز ثقافة الترشيد العام في الموارد الطبيعية وخصوصاً الموارد المائية، من خلال التوسع في مناطق ومساحات تدخلات مشروع حوض صنعاء فيما يتعلق بتصميم وتركيب شبكات الري الحديث والمطوّر في مختلف مناطق الحوض وعلى مختلف المستويات.وتابع المصدر "سيتم تعميم التجارب والتقنيات الناجحة لشبكات الري الحديث والمطوّر على بقية الأحواض الحرجة في المحافظات اليمنية المختلفة، كما تستعد الوزارة بدءاً من مطلع العام ٢٠٠٨ لتنفيذ برنامج وطني شامل للتوعية والإعلام بترشيد الموارد المائية والبيئية ودعم مبادرات المنظمات غير الحكومية والأكاديمية والقطاع الخاص في مجال توطين وتطوير ونشر تكنولوجيا ترشيد المياه والبيئة والحفاظ على هذه الموارد من الاستنزاف والتلوث".

وأكد المسئول في وزارة المياه والبيئة أن الوزارة تعمل على تأهيل قدراتها المؤسسية والبشرية ووحداتها في مجال الاستثمار، وذلك من خلال مواصلة برنامج التقييم الذاتي للقدرات البيئية في مجال تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية، واستكمال برنامج إعادة تنظيم الوزارة وتوجيهه نحو تطوير آليات الاستثمار الحديثة. وأوضح أن الوزارة تسعى لخلق وتطوير آليات استثمار جديدة في مجال المياه والصرف الصحي والخدمات البيئية وإعطائه الأولوية في نشاط الوزارة وهيئاتها ومؤسساتها ومشاريعها.

كما تتطلع إلى وضع نظم وآليات فاعلة لمتابعة وتقييم أداء الوزارة وهيئاتها ومؤسساتها عن طريق متابعة مسار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية والخطة الاستثمارية لقطاع المياه ٢٠٠٥ _ ٢٠٠٩ من خلال برنامج المراجعة السنوية المشتركة والخطة الوطنية للبيئة ٢٠٠٦ _ ٢٠١٥، وإعادة صياغتها دورياً بما يكفل تحديد أولويات جديدة وتوجيه إجراءاتها نحو مزيد من الخطوات العملية والشفافة وتحسين بيئة الأعمال في مجال الخدمات المائية والبيئية.

وتستعد وزارة المياه والبيئة لمراجعة الهياكل التنظيمية والوظيفية للوزارة ووحداتها الفرعية وتطوير تشريعاتها ونظمها وآليات عملها، وذلك من خلال مراجعة قانوني المياه والبيئة ولوائحهما التنفيذية لمواكبة المتغيرات المؤسسية والتشريعية والمستجدات والالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك توجهات الحكومة نحو اللامركزية وتعزيز السلطة المحلية والشراكة المجتمعية. كما تعمل خلال ما تبقى من العام الجاري والعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على رفع وتحسين كفاءة وفاعلية الوزارة وهيئاتها ومؤسساتها، عبر مراجعة اللوائح والهياكل التنظيمية للوزارة ووحداتها بما يكفل التناسق والتنظيم بين المهام والواجبات وإزالة أي تداخلات قائمة سواء فيما بين وحدات الوزارة نفسها أو فيما بين وحدات الوزارة والجهات الأخرى خارج إطار الوزارة.